

أي دور للأحزاب السياسية في تعزيز مفهوم الحكم الراشد في الدولة؟

الباحث/ منصف ذيب،

طالب دكتوراه كلية الحقوق،

جامعة باجي مختار عنابة،

maitremoncefdib@gmail.com

الملخص:

فضلا عن كونها أداة سسيوقانونية وسياسية تعمل على تجميع مجموعات وأطياف مختلفة من أفراد الشعب، ممن يتقاسمون نفس الأفكار والرؤى والارتقاء بها إلى مستوى التنظيم السياسي المتكامل، و بالإضافة لكونها آلية للوساطة بين تلك الشرائع والسلطة الحاكمة، ووسيلة عملية منتهجة للتوفيق الاجتماعي بتأطيرها للأفراد ونقل انشغالاتهم وتطلعاتهم بطريقة سلمية حضارية وديمقراطية، فإن للأحزاب السياسية أدوارا محورية أخرى متنوعة تجعل منها شريكا فاعلا في تكريس دولة القانون وفي تعزيز وتكريس فكرة الحكم الراشد في الدولة.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، دولة القانون، الديمقراطية، الحكم الراشد.

What's the role of political parties in promoting the concept of good governance in the state?

Abstract:

As well as the political parties constitute a socio-legal and political tool that gather the different strata of society, they also represent a mechanism of conciliation and social mediation because they allow to supervise the social categories and express their aspirations competitively and peacefully, in order to make an effective partner to establish the state of law.

Keywords: Political Parties, State of Law, Democracy, good governance.

مقدمة:

شديد هو الارتباط بين الأحزاب والديمقراطية، " فالأحزاب السياسية بحسب تعبير ماكس فيبر أطفال للديمقراطية بل إن الديمقراطية، كما يرى كلسن هي دولة الأحزاب"¹ وإذا كان لا يستقيم الحديث عن الحكمة في غياب الديمقراطية، فإنه من العسير التوصل لحكم راشد من غير العمل بأحزاب سياسية، ذلك أن الأحزاب السياسية وفضلا عن كونها أدوات للوساطة فهي آليات للتوفيق الاجتماعي وللممثل القانوني والسياسي، إذ تعمل على تأطير الفئات الاجتماعية قصد التعبير عن انشغالاتها وتطلعاتها بطريقة تنافسية

متطورة،² كما تعتمد الى جميع تلك الفئات المشتتة قصد الارتقاء بها لتكون تنظيماً مؤثراً في الحياة العامة.

وفي ظل الأدوار الريادية التي تباشرها الأحزاب سواء تلك التي تمارسها باسم التمثيل والوساطة أو باسم الحشد والتعبئة والتنظيم، فإنه ومع بروز فكرة الحكم الراشد ورواجها، فقد بات لزاماً علينا طرح التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة الأحزاب السياسية في تكريس مفهوم الحكم الراشد في الدولة؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا العمل المتواضع والذي قسمناه إلى ثلاث عناصر هي:

أولاً: مدلول الحكم الراشد ومعاييرهِ؛

ثانياً: ماهية العمل الحزبي ومقوماته؛

ثالثاً: العمل الحزبي وسيلة لتكريس مفهوم الحكم الراشد.

أولاً/ مدلول الحكم الراشد ومعاييرهِ:

01. **مدلول الحكم الراشد:**

"وهي شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحياتهم وهي أيضاً أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة."³

وتعد فكرة الحكم الراشد من المفاهيم الحديثة الموسومة بالمرونة والاتساع لذلك فقد تعذر على الفقه ضبط تعريف جامع مانع له، وهو ما تفسره التعريفات المختلفة المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف وتوجهاته الفكرية والأيديولوجية، لذلك فقد ارتأينا أن نسوق للدارس في هذا السياق التعريفات الآتية:

أ. تعريف البنك الدولي:

بحسب تصور البنك الدولي للمسألة فإن الحكم الرشيد يمثل "الطريقة أو الحالة التي يمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية المستدامة."⁴ وهي أيضاً نمط التسيير الاقتصادي الموسوم بالفاعلية والمرونة والذي يرمي للتجاوب مع المآخذ والانتقادات الموجهة، ويعمل على تقديم البدائل للنقائص المطروحة

وعلى تجاوز العقبات والأزمات التي تعترض الدول والمؤسسات من الناحية العملية بأقل تكلفة وفي وقت وجيز.⁵

ب. تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

وقد عرف الحكم الراشد على أنه «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم».⁶

ج. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

وعرفت الحكم الراشد على أنه قدرة السلطة على توفير الإطار القانوني المناسب لتمكين الشركاء الاقتصاديين الفاعلين من إدارة مشاريعهم واستثماراتهم بشكل فعال يسهل معه الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.⁷

د. تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2002 فإن الحكم الراشد "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".⁸

02. معايير الحكم الراشد:

تقوم فكرة الحوكمة على مجموعة من الأسس والمؤشرات والتي يجري على أساسها قياس أبعاده المختلفة كما وكيفا، وهي التي حرصت الأمم المتحدة على تحديدها من خلال برنامجها الإنمائي، والتي نوجزها فيما يلي:⁹

أ. المساواة وتكافؤ الفرص:

وهو أن يكون للجميع من دون استثناء أو إقصاء أو تهميش ومن دون تمييز في العرق، الجنس، الدين، المذهب أو الانتماء القدر نفسه من الحقوق والمزايا الاجتماعية والمدنية والسياسية المكفولة دستوريا كالحق في المشاركة في الحياة السياسية والحق في التعليم والحق في الأمن والمواطنة والحق في العيش الكريم... الخ.¹⁰

ب. سيادة القانون:

أو بمعنى أدق مبدأ المشروعية ومؤداه أن يحتكم الجميع إلى القانون من دون استثناء، وهو ما يجري تحقيقه بما يصطلح عليه بضمانات مبدأ المشروعية، والتي نوجزها فيما يلي: مبدأ سمو الدستور، مبدأ الفصل بين السلطات، تدرج القوانين، استقلالية القضاء، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة... الخ.¹¹

ج. الشفافية:

وتعنى وضوح المعلومات والنصوص الرسمية المعتمدة،¹² كما يقصد منها سهولة الوصول للمعلومة في الوقت المناسب وقدرة الاطلاع عليها وفهم مضامينها ودلالاتها وأبعادها من غير جهد، وتساعد الشفافية في الفهم والتطبيق السليمين للقرارات الإدارية، كما تعد أحد أبرز العوامل المساعدة على بعث الثقة في العمل الإداري وعلى تمتين العلاقة بين الإدارة والمواطن¹³ بل وتعد فضلا عن ذلك وسيلة هامة للتقليل من الأخطاء الحكومية وللتصدي لكل أشكال الفساد المستشري.¹⁴

د. الفعالية:

والمقصود منها القدرة على انجاز المشاريع والبرامج التنموية المسطرة في الآجال المطلوبة وبالاعتمادات المخصصة ووفق معايير ومقاييس الجودة المحددة.¹⁵

هـ. المحاسبة والمساءلة:

بمعنى خضوع صناع القرار في الدولة للمساءلة وللمحاسبة من جميع مكونات الرأي العام، "وأن تكون لتلك الجهات القدرة والقابلية على الإفصاح عن نشاطها وأفعالها وقراراتها"،¹⁶ وتعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة في هذا السياق بأنها الالتزام من قبل المسؤولين في القطاعين العام والخاص بالضوابط الآتية:¹⁷

- تقديم بيان تفصيلي للاحتياجات الخاصة وللمهام المنجزة وللأهداف المحققة؛
- التحلي بروح المسؤولية وبالقدرة على التكيف مع المستجدات، مع تكييف الخطط والبرامج على ضوء المطالب المرفوعة وعلى ضوء الانتقادات المقدمة؛
- وجود آلية واضحة مبنية على أسس علمية وفنية وقانونية لتقييم الأخطاء والتعامل معها.

وجدير بالتنبيه إلى أن المساءلة تعد أيضا أحد أبرز سبل تحقيق التنمية، وتأخذ أشكال ثلاث هي المساءلة القضائية والمساءلة التشريعية والمساءلة التنفيذية.¹⁸

و. الاستقرار:

ويتحقق بتحقيق السلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي.

ز. الكفاءة:

وهي القدرة على توظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة وتحويلها الى برامج ومشاريع تنموية موجهة لخدمة الفرد.¹⁹

ح. العدل الاجتماعي:

ومؤداه أن يكون لكل افراد المجتمع بمختلف أجناسهم وانتماءاتهم الحق في العيش الكريم وفي التوزيع العادل للثروة.

ط. الرؤية الاستراتيجية الاستراتيجية:

ويعرفها الدكتور قوي بوحنية على أنها "الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية"²⁰

ي. اللامركزية الإدارية:

تقوم اللامركزية الإدارية على فكرة توزيع الصلاحيات بين جهة إدارية مركزية وأخرى محلية يعترف لها بالاستقلالية النسبية، على ان ترتبط الأخيرة بالمركز برابطة قانونية استثنائية يصطلح عليها بالوصاية الإدارية، وتكفل اللامركزية كأسلوب في التنظيم الإداري للمواطن سلطة إدارة شؤونه بنفسه والمشاركة في صناعة القرار.²¹

ويسمح العمل باللامركزية بتجسيد الديمقراطية في صورتها الإدارية، كما يسمح من الناحية الفنية بمراعاة التفاوت الحاصل بين الاقاليم من خلال ادارة شؤون كل منطقة وفقا لخصوصياتها ومميزاتها.²²

ثانيا/ ماهية العمل الحزبي ومقوماته:

مدلول الاحزاب السياسية:

الحزب هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسليمة إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية،²³ كما يعرف على "أنه المنظمة التي تجمع بين رجال ذوي رأي واحد لتضمن لها تأثيرا حقيقيا وفعليا في ادارة الشؤون العامة".²⁴

مقومات العمل الحزبي:

من أهم المقومات الواجب توافرها في الحزب السياسي ليكون قادراً على المنافسة والتأثير نذكر المقومات الآتية:

- إذا كان الحزب يمثل أحد أبرز أدوات العمل السياسي الديمقراطي في الدولة فمن باب أولى أن تكون الديمقراطية هي منهاجه في العمل داخل هياكله وبين أعضائه ومسيريه؛²⁵
- ضرورة توفر رؤية استراتيجية واستشرافية تعكس توجه الحزب ونظراته للأمور؛
- وهي الرؤية التي تتم ترجمتها عادة في برامج الحزب السياسي لتمثل لاحقاً المنتج السياسي المسوق قصد الترويج للحزب والتعريف به، فأعضاء الحزب يزولون فيما تبقى البرامج قائمة؛²⁶
- وجود منظومة متكاملة موسومة بالمرونة والعمومية والحركية والتجدد وشمولية الانتشار الجغرافي والفئوي؛
- أن تكون للحزب السياسي قاعدة جماهيرية عريضة وأن يعمل باستمرار على التعبئة من خلال استقطاب المزيد من الأنصار سيما أثناء الاستحقاقات السياسية المحلية أو الوطنية وفي كل التظاهرات سواء العلمية منها أو الرياضية أو الثقافية .. الخ؛²⁷
- الانتشار الاقليمي الجيد للحزب لاستيعاب أكبر عدد من المناضلين ولضمان التغطية الجيدة لكامل مناطق الوطن؛
- العمل الدؤوب للوصول للسلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات في محاولة التأثير على قرارات وأولويات السلطة الحاكمة؛
- توافر موارد مالية تكفل استقلاله ماليا وتمكنه من ممارسة نشاطه بفاعلية في المجتمع؛²⁸
- توافر الحزب على الإطار البشري الموسوم بالكفاءة والنضج السياسي وبالولاء الشديد للحزب وتوجهاته؛

- توافر الحزب على قاعدة إعلامية متخصصة ومستقلة تسهم في تحصينه وتعمل على الترويج له.²⁹

ثالثاً/ العمل الحزبي وسيلة لتكريس مفهوم الحكم الراشد:

تحتل الأحزاب مكانة محورية في الأنظمة السياسية لارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما تضطلع فوق ذلك بأدوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات تسهم من خلالها الى حد بعيد في رسم معالم دولة القانون، وتعزز بها من مفهوم الحاكمية في الدولة، وهي التي نوجزها فيما يلي:

01. دعم الحريات السياسية وتفعيل العمل الديمقراطي:

من المعلوم أن الأحزاب السياسية هي إحدى أهم آليات العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة السياسية،³⁰ فواقع الأمر أن وجود الأحزاب سابق لوجود السياسة.³¹ وقد ارتبطت الظاهرة الحزبية بشكل كبير بالحريات العامة سيما حرية الرأي والتعبير والفكر والاعتقاد السياسي، ومادامت الحرية دعامة اساسية من ضمن دعائم النظام الديمقراطي فإنه لا يتصور قيام نظام ديمقراطي من دونها، وهي الحرية التي تظهر في أرقى تجلياتها في صورة العمل الحزبي، فالدولة التي تحترم حرية الرأي في وجهها الأخرى دولة الاحزاب السياسية.³²

02. تجميع المصالح ولعب دور الوساطة بين السلطة والشعب:

تقوم الاحزاب السياسية بدور هام في "بلورة الانقسامات الطبيعية وتحويلها من انقسامات طبيعية الى انقسامات منظمة"،³³ فالأحزاب أدوات للوساطة والتوفيق الاجتماعي تعمل على تأطير الفئات الشعبية والتعبير عن تطلعاتها وانشغالها بطرق سلمية تنافسية.³⁴ كما تعد حلقة اتصال بين السلطة والمواطن ويظهر ذلك جليا من خلال الحوار الذي يدور بين احزاب المعارضة وأحزاب السلطة في معرض مناقشتهم حول المسائل العامة المطروحة واقعا.³⁵

ويمارس الحزب وظيفة تجميع المصالح من خلال مداوماته ومؤتمراته ومطبوعاته الحزبية ومن خلال تلقيه للشكاوى والمطالب المرفوعة إليه من المواطن، وتحويلها للسلطة في شكل منظم وبطرح قانوني ممنهج بغية تسويتها والاستجابة اليها أو باقتراح سياسات

معينة بديلة.³⁶ فالأحزاب كما تراها الدكتورة نبيلة عبد الحليم كامل "دليلا على الاختيارات السياسية للجماهير".³⁷

03. تطوير عمل الجماعات المحلية وتعزيز مفهوم الحكم الراشد المحلي:

لوعيه العميق وإدراكه الكامل بأن تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل مفهوم الحكم الراشد مرهون بتطوير المجالس المحلية المنتخبة والارتقاء بها، فقد عمد المشرع من خلال قوانين الإدارة المحلية إلى تحديث صلاحيات هاته المجالس وإلى تطوير أدوات عملها بما يتلاءم مع متطلبات ورهانات المرحلة ومع الأهداف المرسومة، ولأن الأحزاب هي جزء من هذه المنظومة باعتبار أن أعضائها هم جزءا من المكون الرئيسي الذي يتولى مهمة إدارة الجماعات المحلية وتسييرها إلى جانب فئة الأحرار، فإن الأحزاب إلى جانب منظمات المجتمع المدني. تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية في نجاح أو فشل مخططات التنمية المحلية وفي تكريس مؤشرات الحكم الراشد داخل هذه المجالس سواء على مستوى أجهزتها التنفيذية أو على مستوى أجهزتها التداولية، أو على مستوى لجانها الدائمة والخاصة، كما تشكل الأحزاب وفي ذات السياق قوة اقتراح جادة في بناء الشأن المحلي بمختلف مجالاته وميادينه، وجهاز شعبي للرقابة على التنفيذ.³⁸

04. المشاركة في حماية البيئة:

تحمل بعض الأحزاب على عاتقها مسؤولية حماية البيئة والدفاع عنها وهي الأحزاب التي يصطلح عنها بالأحزاب الخضراء، وتعتمد هذه الأحزاب في الغالب إلى إدراج مبادئ حماية البيئة في برامجها وتقديم الحلول للمشكلات البيئية المطروحة، كما تعتمد في ذات السياق إلى توعية المواطن،³⁹ وينطبق وصف الحزب الأخضر في الجزائر على حزب الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو المعتمد في الجزائر سنة 1992.⁴⁰

05. التجنيد السياسي:

يقصد بالتجنيد إدماج المواطن في الحياة السياسية،⁴¹ وتعزز العملية التي تؤديها القنوات الحزبية في هذا السياق من فكرة التداول على السلطة بوصول المواطن بطرق شرعية إلى دوايب السلطة، كما تمثل أداة لضمان توسيع مجال المشاركة في الحكم ويقوم الحزب بهذا الدور من خلال التعيين أو عبر الانتخابات فالحزب الذي يصل إلى السلطة يقوم بتشكيل الحكومة وتعيين مناصبه في المناصب والوظائف الإدارية.⁴²

ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة الى ثلاث مستويات اولها على مستوى القيادة السياسية العليا وثانيها على مستوى الوظائف الادارية وثالثها على مستوى الوظائف الحزبية.⁴³

06. التنشئة السياسية:

يقصد بالتنشئة السياسية تأهيل المواطن لممارسة وأداء العمل السياسي واكسابه قدرا كبيرا من القيم السياسية،⁴⁴ أو بمعنى أدق العملية التطورية التي يتمكن المواطن من خلالها من تحقيق النضج الاجتماعي والسياسي وتجعله قادرا على استيعاب وفهم الاوضاع العامة مؤهلا للارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به.⁴⁵

وتلعب الاحزاب في هذا السياق دورا هاما إذ يصطلح على الاحزاب السياسية بمدارس الشعوب، إذ أن من أولويات عمل الأحزاب تثقيف الشعب ومده بالمعلومات اللازمة بطريقة مبسطة وواضحة⁴⁶ ونشر الوعي السياسي بين المواطنين بغية الارتقاء بعموم الشعب وبالتالي تكوين رأي عام ايجابي وفعال ومؤثر،⁴⁷ كما تعتبر الأحزاب مدرسة لتخريج القيادات السياسية،⁴⁸ وتؤدي الأحزاب هذا الدور من خلال:⁴⁹

- نشر أيديولوجيتها بين الناخبين؛
- اختيار مرشحينها للانتخابات او المناصب الحكومية ويختلف تأثير الاحزاب في هذا السياق قوة وضعفا باختلاف النظم الانتخابية والظروف السياسية الخاصة بكل دولة؛⁵⁰

- ضمان التواصل المستمر بين الناخبين ونواب الحزب؛⁵¹
 - العمل بشكل ديمقراطي تداولي داخل الحزب وحل الصراعات التي قد تنشأ بين الاعضاء في المنظومة الحزبية.⁵²
07. الرقابة والمحاسبة:

تقوم الأحزاب باعتبارها معارضا خبيرا له دراية واسعة بمجريات الامور وواقع الحال بمراقبة أعمال الحكومة وتقويمها للحيلولة دون وقوعها في الأخطاء،⁵³ كما تراقب أحزاب السلطة نفسها من خلال متابعة ممثليها العاملين على مستوى المجالس المحلية والوطنية وتوجيههم وإقصاءهم في حال مخالفة الخط السياسي للحزب وفقا للقانون الاساسي للحزب.⁵⁴

بالإضافة لذلك تعمل الأحزاب على مراقبة الانتخابات بكل صورها وهي التي تمثل أساسا للديمقراطية، ويظهر ذلك من خلال مراقبتها لكل المحطات الانتخابية التحضيرية والرئيسية في العملية،⁵⁵ من استدعاء للهيئة الناجبة مروراً بالاقتراع والفرز إلى اعلان النتائج.⁵⁶

كما يظهر الدور الرقابي للأحزاب في تنوير المواطن من خلال عرض المشكلات والتجاوزات في عمل السلطة لمعالجتها.⁵⁷

08. تعزيز الشريعة:

يعد وجود الأحزاب ومشاركتها في العمل السياسي أحد أبرز المؤشرات على شرعية وجود السلطة الحاكمة وعلى مشروعية أداها، كما أن تغيب العمل الحزبي أو عزوف الأحزاب عن المشاركة في الاستحقاقات السياسية المبرمجة يقوض من شرعية النظام الحاكم ويعجل من زواله، فالأحزاب أليات هامة لتعزيز شرعية السلطة الحاكمة ولضمان استمرارها في الحكم، وعامل مهم لكسب الدعم الجماهيري وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالباً لتنظيم العمل الحزبي وتقنينه.⁵⁸

فالنظام السياسي في واقعه انعكاس وترجمة فعلية لتوجهات الأحزاب السياسية وممارساتها الميدانية، فإن كانت الكيانات الحزبية غير منظمة وتطغى عليها الفوضى فإن ذلك سينعكس سلباً لا محالة على المشهد السياسي في الدولة وعلى واقع الحكم السائد.

09. تحقيق التكامل الوطني وتعزيز الانتماء والمواطنة:

يعزز العمل الحزبي على من فكرة السيادة والوحدة الوطنية والمواطنة⁵⁹ ويساعد على تنمية الاحساس بالولاء الوطني والوحدة الوطنية من خلال تنمية روح الولاء والانتماء للمواطن كما يساعد على إحكام السيطرة على كافة أرجاء الاقليم والحد من الولاءات الذاتية الضيقة،⁶⁰ فالأحزاب بمراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم تمثل شبكة لربط المواطنين داخل تجمع غايته الاولى خدمة الوطن، كما يرى البعض أن الأحزاب السياسية أداة للقضاء على الفردية السلبية وعلى النعرات القبلية والجهوية و الفوضى والفراغ السياسي وآلية لترسيخ معنى المواطنة.⁶¹

الخاتمة:

إذا كان للعمل الحزبي دورا فاعلا في تعزيز مفهوم الحكم الراشد وتوطيد دعائم دولة القانون كما سبق البيان فإن ذلك مرهون بتوافر عوامل وعناصر عدة يتوجب توافرها في الحزب لتحمل تلك المسؤولية، نوجز منها:

- مرونة الحزب وقدرته على التأقلم؛
- تماسك الحزب؛
- استقلالية الحزب؛
- اتساع انتشار الحزب وقدرته على التعبئة وامتلاكه لأدوات الاتصال الحديثة والفعالة.

وبإسقاط تلك العناصر على واقع العمل الحزبي في الدول النامية سيما العربية منها فإنه يسهل لنا الحكم بأنه ليس للأحزاب السياسية فيها أي دور يذكر في مكافحة الفساد وفي تعزيز مفهوم الحكم الراشد، وأنها عاجزة تماما عن أداء الأدوار التي كان يتوجب عليها أن تلعبها بوصفها أحد أبرز جماعات الضغط، ومرد ذلك كامن في الأسباب الآتية:

✓ انهميار تلك الأحزاب السياسية بسبب التصدعات والانشقاقات الداخلية التي تعرفها وهو ما يمكن الاصطلاح عليها بظاهرة تفتت الأحزاب نتيجة ما تعرفه من صراعات على الزعامة ومن حركات تصحيحية داخلية تنعكس سلبا على مكانتها السياسية وعلى أدائها الرقابي وتشوه المشهد الديمقراطي وهو المشهد الذي كان من المفترض أن تكون لاعبا محوريا في رسمه.⁶²

✓ تحول معظمها إلى أحزاب كم لا كيف تفتقد لآليات التأطير العلمي ولأهم وسائل الاتصال الشعبي ويقتصر ظهورها على الاستحقاقات السياسية.

✓ قصورها ماليا وافتقارها للاستقلالية المطلوبة نتيجة القيود الإدارية المفروضة عليها.

✓ افتقارها للقدرة على التعبئة والمشاركة الشعبية.

وتبعاً لما تقدم فإنه من الصعب الحديث عن دور مشهود للأحزاب السياسية في تجسيد مفهوم الحكم الراشد والارتقاء به، سيما في ظل افتقاد تلك الأخيرة لمقومات الحكم الراشد داخل أجهزتها، لهذا نوصي بما يلي:

- التزام الأحزاب بتكريس معايير الحكم الراشد داخل هياكلها بتقيدها بقواعد المحاسبة والمساءلة الداخلية، وبتفعيل مبدأ التداول على السلطة على اعتبار كونها النموذج الذي يحتدى به؛⁶³
- تخلي الأحزاب السياسية عن كل الممارسات الإقصائية التمييزية المنتهجة في حق الفئات الشبانية والنسوية، وهي الممارسات التي كانت سببا في عزوف ونفور تلك الفئات عن المشاركة لعدم منحها فرص الترشح الحزبي ولاكتفاء الأحزاب بتذليل قوائمها بها؛⁶⁴
- تطوير الأحزاب للأدوات الاتصال واستقطاب المزيد من الكفاءات مع منحها أدوارا ريادية؛
- تنوع مصادر تمويلها؛
- التنسيق الدوري مع منظمات المجتمع المدني للاطلاع أكثر على واقع المواطن ولتشكيل خلفية وقوة ضاغطة للتأثير على قرارات السلطة؛
- مراجعة القانون العضوي 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية بشكل يراعي التطورات والمستجدات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك بالتخفيف من القيود الإدارية المفروضة على الأحزاب تحت مبرر حماية السيادة الوطنية والنظام العام ومنح الأحزاب مزيدا من الحرية تجسيدا للمبادئ الدستورية المتبناة حديثا، كمبدأ الديمقراطية التشاركية التي أقرها دستور 2016.⁶⁵

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ النصوص الرسمية:

01. الدساتير:

- دستور الجمهورية الجزائرية 1996 المعدل والمتمم بالقانون 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج ر 14 المؤرخة في 07 مارس 2016
- 02. النصوص القانونية:
- القانون العضوي 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية رقم 50 المؤرخة في 28 أوت 2012، ص 09.

- القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 15 جانفي 2012، ص 09

- المرسوم 131/88 المؤرخ في 04/07/1988 الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن.

ثانيا/ الكتب والمؤلفات:

- إدريس العمراني: مفهوم الأحزاب السياسية، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، الدار البيضاء، المغرب 1991

- أمين البار: دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغربية، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2010

- الامين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- الامين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- الدكتور زهدي يكن: القانون الإداري، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون سنة.

- الدكتور سعدي محمد الخطيب: حقوق الانسان وضماناتها الدستورية في إثني وعشرون دولة عربية: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي، بيروت، دون سنة.

- الدكتور عادل عبد الفضيل عيد، السيد طلبه علي: تعدد الاحزاب السياسية في الدول الاسلامية المعاصرة: المشروعات، الحقوق، الوجبات، دارالتعليم الجامعي، الإسكندرية.

- الدكتور عامر حسن فياض: جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914-1939، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد

- الدكتور عبد النور ناجي: تجربة التعددية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، دون دولة، دون سنة،

- الدكتور عبد الوهاب رفعت، الدكتور حسين عثمان محمد عثمان: مبادئ القانون الإداري، مصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001،

- الدكتور عصام الدبس: النظم السياسية: الكتاب الأول، أسس التنظيم السياسي، دار الثقافة، الاردن، 2010.
- الدكتور عمار بوضياف: شرح قانون الولاية الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- الدكتور محمد الصغير بعلي: الادارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، عنابة، 2013.
- الدكتور محمد سليمان الطماوي: الوجيز في القانون الإداري، مكتبة جامعة عين شمس، مصر، 1986.
- الدكتور محمود حلمي: موجز مبادئ القانون الإداري، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، 1977.
- الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي: الوسيط في القانون الإداري: تنظيم الإدارة العامة، الجزء 01، الطبعة 01، مص، دار المطبوعات الجامعية، 1995
- الدكتور منذر الشاوي: القانون الدستوري مطبعة شفيق، بغداد، 1967، ص 220
- سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، مجلس الشعب المصري، جوان 2005
- سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر، 2007.
- قوي بوحنية: الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس الجزائر المغرب انموذجا، دار الحامد، الاردن 2014.
- الكايد زهير عبد الكريم: الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان، 2003.
- محسن حسن يوسف: محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007
- موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار للنشر، بيروت، 1980.

- موسى عبد الناصر: الحكم الراشد، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007.
- ياسين ربوح: الاحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم، دار بلقيس، الجزائر، 2010.

ثالثا/ الرسائل الجامعية:

- أيوب لعمودي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
- غارو حسية: دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر-دراسة حالة الجزائر 1997-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.
- محمد رجب أحمد: دور الاحزاب السياسية في التنمية والبيئة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1998.
- نادية خلفه: آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية: دراسة بعض الحقوق السياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.
- ناصر جابر: السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
- وليد خلاف: دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

رابعا/ الابحاث المتخصصة

- آذار عبد خليفة: التعددية الحزبية، المحاسن والمساوئ: دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مقال منشور بمجلة كلية التربية الأساسية، الصادرة عن جامعة المستنصرية، العراق، العدد 99، 2011.
- أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مقال منشور بالمجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، مصر، العددان 06.05، 06.05، أبريل 1992.
- حميد حسين كاظم الشمري: دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، مقال منشور بمجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 02، جوان 2007.
- خيرة بن عبد العزيز: دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيح الاداري، مقال منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08.
- الدكتور إدريس حسن محمد: مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة، مقال منشور بمجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية جامعة تكريت، العراق، عدد 04، 2008.
- الدكتور بومدين طاشمة، مقال منشور بمجلة التواصل، الصادرة عن كلية الحقوق جامعة عنابة، عدد 26، جوان 2010.
- الدكتور علي خطار: الأساس القانوني لنظام اللامركزية، مقال منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق، الكويت، العدد 02، السنة الثالثة عشرة، جوان 1989.
- الدكتور مانع جمال عبد الناصر: دور الاحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة، عدد خاص، أبريل 2011.
- الدكتور محمود صالح الكروي: التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، مقال منشور بالمجلة السياسية والدولية الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 09، 2008.

- رياض عنان، مقال منشور بمجلة النائب الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، العدد 04، 2004.
- سحر كامل خليل: السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها، دراسة نظرية، مقال منشور مجلة كلية التربية للبنات، جامعة النهرين، العراق، المجلد 02/24، 2013.
- عبير سهام مهدي: بناء دولة القانون في العراق، مقال منشور بالمجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، عدد 09، 2008.
- منجد منصور محمود: مساهمة الحزب السياسي، الجذور والآثار، مقال منشور بمجلة الحقوق الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 10، 2010.
- نصيف جاسم العبادي، الدكتور احمد جاسم المطوري: دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، العراق، 2014.
- هادي محمود: أسس الشفافية الادارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الاداري، مقال منشور الادارة والاقتصاد الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 71، 2008.

خامسا/ المؤتمرات

- عمراني كربوسة: الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مداخلة أُلقيت بمناسبة الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية بالجزائر: واقع وتحديات والمنظم من طرف كلية الحقوق بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر بتاريخ 17/16 ديسمبر 2008.

سادسا/ المواقع الالكترونية

- هشام أحمد عبد الرحمان: الأحزاب السياسية وقضايا المجتمع (رؤية تاريخية سوسيولوجية)، المصدر الموقع الالكتروني الآتي:

eshamcavalryman.blogspot.com

الهوامش:

¹⁻ راجع الدكتور عامر حسن فياض: جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914-1939، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 215.

- ²- الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 256.
- ³- محسن حسن يوسف: محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007، ص 04.
- ⁴- راجع الكايد زهير عبد الكريم : الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص 09.
- ⁵- راجع موسى عبد الناصر : الحكم الراشد ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ، 2007،ص 08.
- ⁶- راجع خيرة بن عبد العزيز: دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيح الاداري، مقال منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، ص 318.
- ⁷- المرجع نفسه، ص 319.
- ⁸- راجع عمراني كربوسة : الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مداخله القيت بمناسبة الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية بالجزائر: واقع وتحديات والمنظم من طرف كلية الحقوق بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،الجزائر بتاريخ 17/16 ديسمبر 2008، ص 02.
- ⁹- راجع في تفصيلات ذلك :
- عمراني كربوسة: المرجع السابق، ص 04 وما يليها.
 - الدكتور بومدين طاشمة، مقال منشور بمجلة التواصل، الصادرة عن كلية الحقوق جامعة عنابة، عدد 26، جوان 2010، ص 26
 - وليد خلاف: دور المؤسسات الدولية في ترشيح الحكم المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 88 وما يليها.
 - ناصر جابر: السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 33 وما يليها.
- ¹⁰- قوي بوحنية: الديمقراطية التشاركية في ضل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية : دراسة حالة تونس الجزائر المغرب أنموذجا، دار الحامد، الاردن ، 2014، ص 109، وراجع أيضا للاستفاضة الدكتور سعدي محمد الخطيب: حقوق الانسان وضماناتها الدستورية في اثنا وعشرون دولة عربية : دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، دون سنة ، ص 67 وما يليها
- ¹¹- للاستفاضة أكثر في الموضوع راجع:
- الدكتور إدريس حسن محمد: مبدأ الفصل بين السلطات ودوره في حماية الحقوق والحريات العامة، مقال منشور بمجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية الصادرة عن جامعة تكريت، العراق، عدد 04، 2008، ص 244.
 - عبيد سهام مهدي: بناء دولة القانون في العراق، مقال منشور بالمجلة السياسية والدولية الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 09، 2008، ص 66.
- ¹²-هادي محمود: أسس الشفافية الادارية وعلاقتها بمكافحة الفساد الاداري، مقال منشور الادارة والاقتصاد الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 71، 2008، ص 76.
- ¹³-وهوما يتوافق مع ما نصت عليه المادة 04 المرسوم 131/88 المؤرخ في 1988/07/04 الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- ¹⁴- أيوب لعمودي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 25

- ¹⁵ - قوي بوحنية : المرجع السابق، ص 109.
- ¹⁶ - خيرة بن عبد العزيز: المرجع السابق، ص 321.
- ¹⁷ - ايوب لعمودي: المرجع السابق، ص 23
- ¹⁸ -عمراني كربوسة: المرجع السابق ، ص 05.
- ¹⁹ -نصيف جاسم العبادي ، الدكتور احمد جاسم المطوري: دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي ، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 36، العراق ، 2014، ص 71.
- ²⁰ - قوي بوحنية: المرجع السابق ، ص 109.
- ²¹ -راجع الدكتور محمد الصغير بعلي: الادارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم، عنابة ، 2013، ص 19 وما يليها.
- ²² لمزيد من التفصيل حول الموضوع راجع:
- الدكتور منذر الشاوي: القانون الدستوري مطبعة شفيق، بغداد، 1967، ص 220
- الدكتور محمود حلبي: موجز مبادئ القانون الإداري، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، 1977، ص 34.
- الدكتور محمد سليمان الطماوي: الوجيز في القانون الإداري، مكتبة جامعة عين شمس، مصر، 1986، ص 65 وما يليها.
- الدكتور مصطفى أبو زيد فهي: الوسيط في القانون الإداري: تنظيم الإدارة العامة، الجزء 01، الطبعة 01، مص، دار المطبوعات الجامعية، 1995، ص 82-83-84
- الدكتور زهدي يكن: القانون الإداري، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون سنة، ص 250-251.
- الدكتور عبد الوهاب رفعت، الدكتور حسين عثمان محمد عثمان: مبادئ القانون الإداري، مصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 160.
- الدكتور علي خطار: الأساس القانوني لنظام اللامركزية، مقال منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق، الكويت، العدد 02، السنة الثالثة عشرة، جوان 1989، ص 122-123.
- ²³ -راجع المادة 03 من القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 15 جانفي 2012، ص 09.
- ولتفصيل أكثر فيما يخص المدلول الفقهي للحزب السياسي راجع:
- مورييس ديفرجيه : الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1980 ، ص 01 وما يليها .
- أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مقال منشور بالمجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، مصر، العددان 06، 05، افريل 1992، ص 225 وما بعدها.
- ياسين بروح: الاحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم، دار بلقيس، الجزائر ، 2010، ص 16 وما يليها.
- نادية خلفه: آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية: دراسة بعض الحقوق السياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 119.
- ²⁴ -منجد منصور محمود: مساهمة الحزب السياسي، الجذور والآثار، مقال منشور بمجلة الحقوق الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 10، 2010، ص 60
- ²⁵ -الدكتور عبد النور ناجي: تجربة التعددية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، دون دولة، دون، سنة، ص 192
- ²⁶ -الدكتور عادل عبد الفضيل عيد، السيد طلبه علي: تعدد الاحزاب السياسية في الدول الاسلامية المعاصرة: المشروعية، الحقوق، الواجبات، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 76.
- ²⁷ -غارو حسيبة: المرجع الساق، ص 45.

- ²⁸ المرجع نفسه، ص 40-45.
- ²⁹ غارو حسبية: المرجع السابق، ص 44.
- ³⁰ آزار عبد خليفة: التعددية الحزبية، المحاسن والمساوئ: دراسة حالة العراق بعد عام 2003، مقال منشور بمجلة كلية التربية الأساسية، الصادرة عن جامعة المستنصرية، العراق، العدد 99، 2011، ص 234.
- ³¹ الدكتور عصام الدبس: النظم السياسية: الكتاب الأول، أسس التنظيم السياسي، دار الثقافة، 2010، الأردن، ص 331.
- ³² إدريس العمراني: مفهوم الأحزاب السياسية، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، الدار البيضاء، المغرب 1991، ص 05.
- ³³ سعد الشرفاوي: الأحزاب السياسية: أهميتها، نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، مجلس الشعب المصري، جوان 2005، ص 22.
- ³⁴ الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 256.
- ³⁵ الدكتور عصام الدبس: المرجع السابق، ص 315.
- ³⁶ غارو حسبية: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر-دراسة حالة الجزائر 1997-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 36-37.
- ³⁷ راجع ياسين ربوح: الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم، دار بلقيس، الجزائر 2010، ص 37.
- ³⁸ راجع الدكتور عمار بوضياف: شرح قانون الولاية الجزائري، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 61.
- ³⁹ بوحنية قوى، المرجع السابق، ص 158.
- ⁴⁰ المرجع نفسه، ص 157.
- ⁴¹ راجع في تفصيلات ذلك:
- ياسين ربوح: المرجع السابق، ص 34
- أسامة الغزالي حرب: المرجع السابق، ص 161.
- هشام أحمد عبد الرحمان: الأحزاب السياسية وقضايا المجتمع (رؤية تاريخية سوسيولوجية)، المصدر الموقع الإلكتروني eshamcavalryman.blogspot.com، الآتي:
- ⁴² الدكتور مانع جمال عبد الناصر: دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مقال منشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة، عدد خاص، أبريل 2011، ص 436.
- ⁴³ ياسين ربوح: المرجع السابق، ص 34
- ⁴⁴ راجع أمين البار: دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2010، ص 132.
- وراجع أيضا هشام أحمد عبد الرحمان: الأحزاب السياسية وقضايا المجتمع (رؤية تاريخية سوسيولوجية): المصدر الموقع الإلكتروني eshamcavalryman.blogspot.com، الآتي:
- ⁴⁵ الدكتور محمود صالح الكروي: التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية، مقال منشور بالمجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 09، 200، ص 17
- ⁴⁶ إدريس العمراني: المرجع السابق، ص 06.
- ⁴⁷ راجع أمين البار: المرجع السابق، ص 133.
- وراجع أيضا هشام أحمد عبد الرحمان: الأحزاب السياسية وقضايا المجتمع (رؤية تاريخية سوسيولوجية): المصدر الموقع الإلكتروني eshamcavalryman.blogspot.com، الآتي:
- ⁴⁸ غارو حسبية: المرجع السابق، ص 38.

-
- 49- سعاد الشرقاوي: المرجع السابق، ص 23.
- 50- الدكتور عصام الدبس: المرجع السابق، ص 316.
- 51- المرجع نفسه، ص 316.
- 52- الدكتور عبد النور ناجي: المرجع السابق، ص 192.
- 53- الدكتور عادل عبد الفضيل عيّد، السيد طلبه علي: المرجع السابق، ص 75.
- 54- غارو حسيبة: المرجع السابق، ص 35.
- 55- سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، 2007، مصر، ص 190.
- 56- القانون العضوي 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية رقم 50 المؤرخة في 28 أوت 2012، ص 09.
- 57- غارو حسيبة: المرجع السابق، ص 35.
- 58- محمد رجب أحمد: دور الأحزاب السياسية في التنمية والبيئة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1998، ص 109 وما يليها.
- 59- والمواطنة هي المشاركة الإيجابية للفرد في تقاسم العمل السياسي ضمن محيطه الاجتماعي والثقافي وهي أيضا نظام من الشرعية السياسية والاجتماعية التي تميز حياة المواطن ودوره في تنظيم وممارسة انتماءه السياسي والاجتماعي، لمزيد من التفصيل راجع: رياض عنان المواطنة، مقال منشور بمجلة النائب الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، العدد 04، 2004، ص 62.
- 60- اسامة الغزالي حرب: المرجع السابق، ص 197.
- 61- لتفصيل أكثر حول الموضوع راجع:
- حميد حسين كاظم الشمري: دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، مقال منشور بمجلة جامعة كربلاء العلمية، الصادرة عن جامعة كربلاء، العراق، العدد 02، جوان 2007، ص 363 وما يليها.
 - سحر كامل خليل: السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها، دراسة نظرية، مقال منشور مجلة كلية التربية للبنات، جامعة النهرين، العراق، المجلد 24 / 2013، ص 433.
- 62- غارو حسيبة: المرجع السابق، ص 35.
- 63- الدكتور عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 166.
- 64- بوحنية قوى، ص 157.
- 65- راجع المادة 15 من دستور الجمهورية الجزائرية 1996 المعدل والمتمم بالقانون 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج ر 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.